

حرف لا

لا يجتمع أداتان لمعنى

ومن ثمَّ لا يُجْمَعُ^(١) بين أل والإضافة ، لأنهما أداتا تعريف ، ولا بين أل وحروف النداء ، لذلك أيضاً ، ولا بين حرف من نواصب المضارع وبين حرف تنفيس ، لأن الجميع أدوات استقبال ، ولا بين (كَيِّ) إذا كانت جارة واللام، بخلاف (ما) إذا كانت ناصبة ، ولا بين (كَيِّ) إذا كانت ناصبة «وأن» فلا يقال : جئت كي أن أزورك خلافاً للكوفيّين ، ولا بين أداتي استثناء ، لا يقال : قام القوم إلا خلا زيدا ، ولا إلا حاشا زيدا، قاله ابن السراج في (الأصول) ، قال : إلا أن يكون الثاني اسماً نحو : إلا ما خلا زيدا وإلا ما عدا فإنه يجوز .

وفي بعض حواشي (الكشاف) لا يجمع بين أداتي تعدية فلا يقال : أذهبت بزید بل إما الهمزة أو الباء ، ومن ثمَّ أيضاً ردّ قول الأخفش في نحو (حواء) أن الألف والهمزة معاً للتأنيث، لأنه لا يوجد في كلامهم ما أنت بحرفين .

(١) في ط فقط : « لا يجتمع » ، تحريف .

وإذا دخلت الواو على (لكن) انتقل العطف إليها وتجرّدت لكن للاستدراك كما أن حرف الاستفهام إذا دخل على ما يدل على الاستفهام خلع دلالة الاستفهام كما في قوله :

٢٨١ = * أهل رأؤنا بسفحِ القاعِ ذِي الأكمِ (١) *

فإن (هل) بمعنى (قد) ، وكما في قوله :

٢٨٢ = * أم كيف ينفعُ ما تُعطي العَلوقُ به (٢) *

(١) لزيد الخير . وصدرة :

* سائلُ فوارس يربوعِ بشدّتنا *

من شواهد : المقتضب ٤٤/١ ، ٢٩١/٣ ، والخصائص ٤٦٣/٢ وابن الشجري ١٠٨/١ ، ٣٣٤/٢ ، وابن يعيش ١٥٢/٨ ، والخزانة ٥٠٦/٤ عرضاً ، والمغني ٣٨٩/١ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي / ٧٧٢ ، وهمع الهوامع والدرر رقم ١٣٦٢ ، ١٦١٥ .

(٢) لأفنون التغلبي ، واسمه : ظالم . وقيل : اسمه صريم بن معشر شاعر جاهلي وتمامه :

* رثمان أنف إذا ما ضنّ باللين *

من شواهد : المغني ٤٥/١ ، والخزانة ٤٥٥/٤ ، والهمع والدرر رقم ١٦١٩ ، وانظر المفضليات / ٥٢٥ من قصيدة مطلعها :

أبلغ حُببياً وَخَلَّلَ فِي سَرَاتِهِمْ أَنَّ الفؤاد انطوى منهم على حَزَنِ
وقبل الشاهد :

أنى جزوا عامراً سَوَاىَ بِفَعْلِهِمْ أم كيف يجزوتني السَواىَ من الحَسَنِ
وفي الدرر اللوامع : العَلوقُ : الناقة تعطف على غير ولدها فلا تراه ، وإنما تشمه بأنفها ، ويكرهه قلبها ، وضنّ باللين : يبخل به . وهذا يضرب مثلاً لكل من يعد بكل جميل ، ولا يفعل منه شيئاً .

فإنَّ (أم) خَلَعَتْ من دلالة الاستفهام ، وتجرّدت للعطف [٣٢٢] بمعنى بل ، ولا يجوز تجريد (كيف) دون (أم) لأن تجريدها عن / الاستفهام يزيل عنها عِلَّة البناء فيجب إعرابها . ذكره في (البسيط) .
وقال ابن يعيش : الدليل على أن ألف (أرطي) للإلحاق لا للتأنيث أنه سمع عنهم : أرطاة بإلحاق تاء التأنيث . ولو كانت للتأنيث لم يدخلها تأنيث آخر ، لأنه لا يجمع بين علامتي تأنيث .

وقال يونس^(١) وابن كيسان ، والزجاج ، والفارسيّ : (إمّا) ليست عاطفة لأنها تقترن بالواو وهي حرف عطف ، ولا يجتمع حرفا عطف . واختاره أبو البقاء وابن مالك والشّلوّيين وابن عصفور والأندلسي ، والسّخاوي ، والرّضويّ .

وقال ابن الحاجب في (شرح المفصل) : لم يعدّ الفارسيّ (إمّا) من حروف العطف لدخول العاطف عليها . وقد ثبت أنهم لا يجمعون بين حرفي عطف .

وقال ابن السّراج : ليس إمّا بحرف عطف ، لأن حروف العطف لا يدخل بعضها على بعض . فإن وجدت شيئاً من ذلك في كلامهم فقد خرّج أحدهما عن أن يكون حرف عطف نحو قولك : ما زيد ولا عمر ، ف (لا) في هذه المسألة ليست عاطفة إنما هي نافية .

(١) في بعض النسخ المخطوطة : « ابن يونس » .

وقال الشلوبيين : إنما حذفت تاء التانيث من نحو (مسلمة) في الجمع بالألف والتاء نحو : مسلمات ، لأنها لو لم تحذف لاجتمع في الاسم علامتا تانيث ، وهم يكرهون ذلك .

وقال ابن هشام في (تذاكرته) : لا يجوز : كَسَرْتُ لزيد رِبَاعِيَّتَيْنِ عَلِيَّاتَيْنِ ^(١) . وَسُفْلَاتَيْنِ ، لأن فيهما الجمع بين الألف والتاء ، واجتماع علامتي تانيث لا يجوز . انتهى .

وقد استشكل جمع علامتي تانيث في : إحدى عشرة ، وثنتي عشرة .

قال في (البسيط) : وجواب الإشكال من ثلاثة أوجه :

أحدها : أنهما اسمان في الأصل ، فانفرد كُلُّ واحد منهما بما يستحقه في الأصل ، وإنما الممتنع اجتماع علامتي تانيث في كلمة واحدة .

الثاني : أن ألف (إحدى) للإلحاق كالف (مِعْرَى) ^(٢) إلا أن التركيب منع من تنوينها ، والتاء في : ثنتين للإلحاق (بحنديج) ^(٣)

(١) الرباعية بوزن الثمانية : السَنّ التي بين الثَّيَّة والناب ، والجمع رباعيات .

(٢) في القاموس : المِعْرَى : خلاف الضأن من الغنم . والمَاعِز : واحد المَعَز للذكر والأنثى ، والجمع : موعِز .

(٣) في ط : بـ « حنديج » بالحاء في آخرها ، وقد سقطت هذه الكلمة من النسخ المخطوطة . ولعلها - والله أعلم - حنديج بالجيم في آخرها وأصلها : حُنْدُج كَقُنْفُذ ، وجمعها : حناديج ، وهي : جبال الرمال الطوال واحدها حندج . وقد ألحقت بها الياء ، فأصبحت حنديج . انظر القاموس :

[٣٢٣] وحمل اثنتان / عليها لكونهما بمعنى واحد .

(الثالث) : أن علامتي التانيث في إحدى عشرة مختلفتان لفظاً ، وإنما الممتنع اتفاق لفظهما . والتاء في اثنتين بدل من لام الكلمة ، فلم تتمخض للتانيث حتى يحصل بذلك الجمع بين علامتي تانيث .

ومن فروع القاعدة أيضاً تأخيرهم لام الابتداء إلى خبر إن ، وكان حقها أن تكون في أول الجملة وصدورها ، لكنهم كرهوا توالي حرفين لمعنى واحد وهو التأكيد . ذكره ابن جنّي .

وقال في موضع آخر : ليس في الكلام اجتماع حرفين لمعنى واحد ، لأن في ذلك نقضاً لما اعتزم عليه من الاختصار في استعمال الحروف إلا في التأكيد كقوله :

٢٨٣ = * وما إن لا تحاك لهم ثياب^(١) *

فإن « ما » وحدها للنفي و « إن » و « لا » معاً للتوكيد .

قال : ولا ينكر اجتماع حرفين للتأكيد لجملة الكلام ، لأنهم أكدوا بأكثر من الحرف الواحد في قولهم : لتقومن ، فاللام والنون

(١) قائله : أمية بن أبي الصلت : وصدرة :

* طعامهم إذا أكلوا مهناً *

من شواهد : الخصائص ٢/٢٨٢ ، ٣/١٠٨ ، والهمع والدرر رقم ١٧٥٤

جميعاً للتأكيد . وقوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا تَرِينٌ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا ﴾^(١) ، فما والنون جميعاً للتأكيد .

وقال ابن الحاجب في (شرح المفصل) : قول الفراء في إن الواقعة بعد ما النافية : إنها حرفا نفي ترادفا ، كـ « ترادف » حرفي التوكيد في قولك : إن زيدا قائمٌ ليس بالجد ، لأنه لم يعهد اجتماع حرفين لمعني واحد . ومثل إن زيدا قائمٌ قد فصل بينهما لذلك .

وقال ابن القوّاس في (شرح الكافية) : لم يُعهد اجتماع حرفين لمعنى واحدٍ من غير فاصل ، ولذلك جاز إن زيدا لقائم ، وامتنع إن لزيداً قائم .

وقال ابن إياز : إنما لم تعمل (لا) في المعرف بلام الجنس ، وإن كان في المعنى نكرة ، لأن لام الجنس تقبل الاستغراق ، وكذلك (لا) فلو أعملوها في المعرف بها لجمعوا بين حرفين متفقين في المعنى ، وذلك ممنوع عندهم .

وقال الشلوبين : النحويّون يقولون : إن حروف المعاني إنما هي مختصر الأفعال فهي نائبة مناب الأفعال ، تُعطي من المعنى ما تعطيه الأفعال ، إلا أن الأفعال اختصرت بالحروف ، فإن الأفعال تقتضي أزمنة وأمكنته وأحداثاً ومفعولين وفاعلين ومَحَالاً^(٢) لأفعالهم

(١) مريم / ٢٦ .

(٢) أي أمكنة .

[٣٢٤] وغير ذلك من معمولات الأفعال فاختصر ذلك كله بأن / جُعِلَ في مواضعها ما لا يقتضى شيئاً من ذلك ، ولذلك كَرِهوا أن يجمعوا بين حرفين لمعنى واحد ، ولم يكرهوا ذلك في الأسماء والأفعال ، لأن ذلك نقيض ما وضعت عليه من الاختصار .

قال : وبهذا يبطل قول من قال : إن الأسماء الستة مأمراً أو ابنما معربة بشيئين من مكانين ، لأن العرب إذا كانت لا تجمع بين حرفين لمعنى واحد لمكونه نقيض موضوعها من الاختصار ، فلأن لا تفعل ذلك في الحركة أحقّ وأولى ، لأن الحركة أخصر من الحرف .

وقال ابن الدهان في (الغرة) : فإن قيل : فهلاً جاز : إن لزيداً قائم بالجمع بينهما ، لأنهما للتأكيد كما جمع بين تأكيدين في أجمع وأكثع ؟ .

فالجواب أن الغرض في هذه الحروف الدوال على المعاني إنما هو التخفيف والاختصار، فلا وجه للجمع بين حرفين لمعنى ؛ إذ فيه نقض الغرض ، وإذا تباعد عنه استجيز الجمع بينهما كما جمع بين حرف النداء والإضافة ، ويمتنع الجمع بينه وبين لام التعريف .

لا يجتمع الفان

قال ابن الخباز : إذا وقفت على المقصور وقفت عليه بالألف التي هي بدلٌ من التنوين ، فتقول : رأيت عصا ، فهذه الألف كالألف

في : رأيت زيدا ، وكان معك في التقدير ألفان : بدل من واو ، وبدل من التنوين ، فحذفت إحداهما لثلا يجتمع ألفان .

قال : وجاء رجل إلى أبي إسحاق الزجاج فقال له : زعمتم أنه لا يمكن الجمع بين الفين؟ فقال : نعم ، فقال أنا أجمع ! فقال له : اجمع ، فقال : (ما) ومدّ صوته فقال له الزجاج : حسبك ولو مدت صوتك من غُدوة إلى العصر لم تكن إلا ألفاً واحدة .

قال : وكانت الأولى أولى بالحذف ، لأن الطارئ يزيل حكم الثابت .

ومن فروع هذه القاعدة : إذا جمع المقصور بالالف والتاء قلبت ألفه ياء كقولك في حبلِي : حُبليات ، لأنه لا يجتمع ألفان، وحذفها هنا غير ممكن .

لا يجتمع خطابان في كلام واحد

قال أبو عليّ في (التذكرة): الدليل على هذا الأصل قولهم :

أرايتك زيداً/ ما فعل ، ألا ترى أن كاف الخطاب لما لحقت الفعل خلع [٣٢٥] الخطاب من التاء . والدليل على خلع الخطاب من التاء لدخول الكاف وما يتعلق بها من تشنية وجمع وتأنيث وتذكير : أن التاء في جميع الأحوال على صورة واحدة ، فلا يجوز على هذا : يا غلامك ، لأن الغلام مخاطب والكاف خطاب آخر وهي غير الغلام فقد حصل في الكلام خطابان، فامتنع لذلك .

ولو قال : يا ذاك كان ذا قد وقع موقع الخطاب ، فإذا وصل بالكاف لم يكن حسناً ، وهو أشبه من الأول ، لأن (ذا) هو الكاف ، وليس الغلام الكاف .

قال : وقد عمل أبو الحسن في (المسائل الكبير)^(١) أبواباً ومسائل ، وهذا أصل تلك المسائل عندي . هذا كله كلام أبي علي .
وفي (اللمع الكاملية) لموفق الدين عبد اللطيف البغدادي^(٢) : فإن قيل : قولهم : رأيتك ، كيف جمعوا بين التاء والكاف ، وهما جميعاً للخطاب ، وهم : لا يجمعون بين حرفين لمعنى واحد ؟ قيل : إن التاء ضمير مجرد عن الخطاب ، والكاف خطاب مجرد عن الضمير ، فكلُّ منهما خُلِعَ منه معنى ، وبقي عليه معنى .
وقال الأَبْذِي في (شرح الجُزولية) : لم يجمع بين حرف النَّداء وضمير الخطاب لأن أحدهما يغني عن الآخر .

(١) المسائل الكبير كتاب ألفه سعيد بن مسعدة أبو الحسن الأخفش الأوسط ، له ترجمة وافية في البغية ٢/٥٩٠ ، ٥٩١ . وتوفي ٢١٥ أو ٢٢١ هـ .
(٢) هو : عبد اللطيف بن يوسف بن محمد بن علي ، الشيخ موفق الدين البغدادي ، ولد ببغداد سنة ٥٥٧ وتوفي سنة ٦٢٩ هـ .

لا تُنْقَضُ مرتبة إلا لأمر حادث

قاله ابن جنِّي في (الخصائص) : وجعل منه امتناع تقديم
الفاعل في نحو : ضرب غلامه زيداً ، والمبتدأ في نحو : عندك
رجل ، ووجوب تقديم المفعول إذا كان اسم استفهام أو شرط لما طرأ
فيها .

لا يقع التابع في موضع لا يقع فيه المتبوع

ذكر هذه القاعدة أبو البقاء في (التبيين) : وبنى عليها جواز
تقديم خبر ليس عليها عند جمهور البصريين لتقدم معمول الخبر في
قوله تعالى : ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ (١) . وتقديم
معمول الخبر كتقديم الخبر نفسه ، لأن المعمول تابع للعامل ، ولا
يقع التابع في موضع لا يقع فيه المتبوع / .

[٣٢٦٦]
